# الانتخابات التركية في نقاط ثلاث!

رانا أبي جمعة
كاتبة ومحللة سياسية

تعيش تركيا منذ أسابيع على وقع حملة انتخابية محمومة لا تقتصر على إعلان البرامج إنما تتعداها لتصل إلى ما يشبه الحرب الكلامية، تُستخدم فيها كل الأدوات المشروعة وغير المشروعة كهرطقة الاتهام الآخر بال "كافر"، والكلام لرئيس حزب اليسار الديمقراطي أوندير أكساكال، أو وصم شريحة مجتمعية بأكملها عبر ربطها بالإرهاب. والسؤال هنا ماذا سيقال لهذه الشريحة وهم الكرد في صباح الخامس عشر من أيار/مايو؟ وكيف سيتمّ التعامل معهم كمواطنين أتراك قبل أي شيء آخر؟

لا شكّ بأن الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في الرابع عشر من شهر أيار/مايو المقبل مهمة وقد تكون مفصلية، ولكن وصفها بالتاريخية فيه شيء من المبالغة المفرطة، فالنتيجة هي التي ستفرز التوصيف الأنسب لهذا الاستحقاق الذي يأتي في وقت تمر فيه تركيا بأزمات متعددة أسوأها الأزمة الاقتصادية، وقد زاد زلزال السادس من شباط/فبراير الماضي من تفاقمها بلا أدنى شك.

وعلى بُعد عشرين يوماً من الانتخابات، ثلاث نقاط لا بدّ من الإشارة إليها:

أولاً: برغم وجود أربعة مرشحين للرئاسة التركية إلا أن الأسماء المرشحة للفوز والأكثر حضوراً تتمثّل بالرئيس رجب طيب إردوغان مُمثّلاً لتحالف الشعب، وكمال كليجدار أوغلو ممثّلاً لتحالف الأمة ومرشحاً لطاولة الست المعارضة.

تختلف استطلاعات الرأي تبعاً لخلفيّتها السياسية، بعضها يشير إلى تقدّم الرئيس إردوغان وأخرى إلى كليجدار أوغلو. فعلى سبيل المثال، أظهر أحدث استطلاع أجرته شركة المسح Areda وتناقلته معظم الصحف الموالية للحزب الحاكم فوز الرئيس إردوغان بنسبة ٥٠,٨ في المئة من الأصوات، في وقت حصل كمال كليجدار أوغلو على ٤٣,١ في المئة منها.

وبهذا التوزيع للأصوات وفق استطلاع الرأي تقدّم الرجلان بفارق كبير على المرشح الثالث وهو مرشح حزب البلد محرم إينجه، والذي كان مرشح حزب الشعب الجمهوري للرئاسة في الانتخابات السابقة وحظي بنسبة ٤,٥ في المئة من الأصوات بحسب الاستطلاع، في حين حصل مرشح اليمين وعضو حزب الحركة القومية سابقاً سنان أوغان على ١,٦ في المئة فقط وهو مرشح عن تحالف الأجداد (ATA).

استطلاع رأي آخر حظي باهتمام الصحف المعارضة والإعلام الغربي يشير إلى نتائج مغايرة تماماً. فنقلاً عن شركة أكسوي وفي آخر استطلاع أجرته خلال هذا الشهر يتبيّن فوز كليجدار أوغلو بنسبة ٤٧,٨ في المئة من الأصوات مقابل ٣٨,٤ في المئة للرئيس إردوغان. وفي حين حصل محرم إينجه على ٩ في المئة من الأصوات نال سنان أوغان ٤,٨ في المئة من الأصوات.

خلاصة نتائج استطلاعات الرأي بأنّ الفارق قد يكون ضئيلاً بين المرشحين الأوفر حظاً، ولكنّ الأهم أنه لا يمكن الركون إليها لمعرفة رئيس جمهورية تركيا المقبل.

ثانياً: أصبح من المعروف أنه إذا لم ينجح أي من المرشحين في الحصول على أكثر من ٥٠ في المئة من الأصوات، فحتماً هناك جولة ثانية بعد أسبوعين من الجولة الأولى، ما يجعل نتيجة الانتخابات البرلمانية ذات تأثير كبير عليها، فالأغلبية ستعطي الأفضلية لهذا المرشح أو ذاك. وعزّز هذا السيناريو ترشّح محرم إنجه وسنان أوغان للسباق. وهنا نذهب إلى اختلاف آخر، وهو مصدر الأصوات التي سيحصل عليها كل منهما.

ففي حين تقول بعض الدراسات بأنهم ستُقتطع من حصة إردوغان، تذهب أخرى الى أنهما سيحصدان أصواتهما بشكل رئيسي من مرشح المعارضة الأساسي كليجدار أوغلو.

أما المرجح فهو أنّنا إذا ما عدنا إلى استطلاعات الرأي من أي جهة كانت وبالمقارنة مع الأصوات التي كان يحصدها إردوغان سابقاً، ففي انتخابات العام ٢٠١٨ حصل إردوغان على ٥٢,٥ في المئة من الأصوات بينما حصل منافسه محرم إينجه على ٣١,٧ في المئة.

فمن الواضح أن الأصوات المقتطعة هي من حصته وليس من حصة كليجدار أوغلو الذي يظهر أن أرقامه متقدّمة كمرشح ومنافس حقيقي عما سبق من الاستحقاقات.

وهنا تجدر الإشارة الى أن سنان أوغان كان قد طرد من حزب الحركة القومية، وهو الحزب المتحالف مع إردوغان، في العاشر من آذار/مارس من العام ٢٠١٧ مع ثلاثة من نواب الحزب لتصويتهم بـ "لا" في الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي نقل البلاد من نظام برلماني إلى نظام رئاسي.

ثالثاً وأخيراً، لا يمكن الحديث عن الانتخابات في تركيا من دون ذكر ثلاث فئات مجتمعية، القوميين الأتراك والكرد والطبقة العاملة. لقد أشبع المواطن التركي من خطابات القومية والإرهاب والمحافظين المتدينين والعلمانيين، يبقى الوتد الأخير وهو الطبقة العاملة التي يُنتظر أن تتوجّه إليها الخطابات في المقبل من الأيام، في أحسن الأحوال بالخطوات العملية لمن هم في السلطة وفي أسوئها بالوعود لمن هم في صفوف المعارضة. فمنطق الأمور يقول إنّ من سيستحوذ على المزاج الانتخابي لما يقارب ٧٠ في المئة من المجتمع سيكون رئيس جمهورية تركيا.

**لا شكّ بأن الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في الرابع عشر من شهر أيار/مايو المقبل مهمة وقد تكون مفصلية، ولكن وصفها بالتاريخية فيه شيء من المبالغة المفرطة**

# لماذا تشتعل الاحتجاجات في فرنسا؟

قاسم عزالدين
كاتب ومحلل سياسي

لم تنتهِ الاحتجاجات العارمة بموافقة مجلس الشيوخ على قانون "إصلاح التقاعد"، ولا بفشل مجلس النواب في حجب الثقة عن الحكومة، بل زادت حدّة واتساعاً اعتراضاً على تمرير القانون بأمر استبدادي في الدستور (٣/٤٩) وبمساومة تحت الطاولة مع اليمين التقليدي المعارض، للفوز بفارق ٩ نواب ضد حجب الثقة.

ماكرون المتشبّع بعقيدة المال والأعمال في النموذج الأميركي، منذ مطلع شبابه في "بنك روتشيلد"، أثبت جدارته المالية والاقتصادية في حكومة فرنسوا هولاند التي استكملت إجراءات نيكولا ساركوزي في سنّ العشرين. وهو أمر لم يعد قائماً في فرنسا نظراً لطغيان عقود العمل المتقطعة خاصة للأمهات، ونظراً للبطالة وحرية تسريح الشركات... إلخ فبات سنّ التقاعد الوسطي القائم اليوم هو بحدود ٦٩ . ٧٠ سنة وغالباً بمعاش أدنى من التقاعد.

إجراءات "الإصلاح" تُفاقم إلى حدّ بعيد مسار تقليص الوظائف والتقشّف الحكومي المعمول به منذ ٣ عقود، وخاصة للشباب في قطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة، على طريق خصخصة المرافق الاجتماعية بهدف تسليمها لشركات الاستثمار وأوليغارشية المال المدعومة من الحكومات.

### في مواجهة الاستبداد الاجتماعي والسياسي

الضمان الاجتماعي والصحي والوظيفي والتقاعد...، هي تجلّيات الديمقراطية الاجتماعية لدور الدولة الأوروبية في حماية الحقوق المكتسبَة بنضال المنتجين وتضحياتهم الجمّة المديدة. لكن تبنّي المفوضية الأوروبية وحكوماتها معتقدات النموذج الأميركي بتأثير أيديولوجي ومالي وسياسي، قلب دور الدولة الحامية للتوازنات الاجتماعية إلى استبداد اجتماعي لحماية حرية مصالح المال.

العجز في صندوق التقاعد الفرنسي، يعود إلى تخلّي الدولة عن القطاعات الإنتاجية العامة وخصخصتها لمصلحة "القطاع الخاص" الكبير، وإلى تخلّيها عن التوظيف في المرافق العامة وإطلاق حرية الرأسمال الكبير في تسريح العمال والمستخدَمين، وهو الأمر الذي أدّى إلى نقص متنام في تمويل صندوق التقاعد من اقتطاعات العاملين ومن أرباب العمل على السواء.

يبلغ عجز الصندوق، بحسب توصيات "بيوت الخبرة المالية" التي استعانت بها الحكومة "للإصلاح الإداري"، نحو ٥٠٠ مليار يورو في السنوات الـ ٢٥ المقبلة. لكن أساتذة الاقتصاد في الجامعات، ومنهم أستاذ المؤتمرات الاقتصادية في جامعة باريس كريستوف رامو، يبرهنون اختلاق أرقام متناقضة ولا يتعدى العجز ٠,٤ من الناتج القومي الإجمالي (٣٥ مليار حتى عام ٢٠٤٦).

ولا تتعلق المعضلة بحقائق الأرقام صعوداً وهبوطاً، إنما محورها رؤية أيديولوجية لدور الدولة التي يدفع بها ماكرون إلى الحد الأقصى من القطيعة مع مسؤوليتها في رعاية الحقوق بالضمانات الاجتماعية وتسليمها إلى شركات التأمين الخاصة.

تقتصر هذه الرؤية لدور الدولة على توفير الدعم الحكومي "لتشجيع" الاستثمار الكبير فيما يسمى "التحوّل الإيكولوجي" وخطط التعافي بتمويل الرأسمال، وعلى توسّعه في "الشراكة الجديدة بعد الكولونيالية" للاستثمار في نهب أفريقيا، وعلى "الأمن الاستراتيجي" المفتعل لتمويل الحرب الأطلسية على الشرق من أوكرانيا.

الانقلاب على الديمقراطية الاجتماعية الذي يؤجّجه ماكرون بغطرسة ناتئة، اعتاد الفرنسيون على الحدّ من غلوائه منذ ولاية جاك شيراك الثانية وحكومة آلان جوبيه الذي أرغمته الاحتجاجات على التراجع عن مشروع "إصلاح التقاعد" في سياق وصفات البنك المركزي الأوروبي والاتحاد والمفوضية.

لكن الغضب الفرنسي الصاخب، فجّره في الشارع انقلاب ماكرون على الديمقراطية السياسية، شكلاً برفضه الاجتماع مع النقابات ورفض حكومته التفاوض، ومضموناً بتبنّيه المقولة الأميركية للانصياع حتى "المحاسبة في صناديق الاقتراع"، خلافاً لتاريخ الممارسة الديمقراطية في حق المحاسبة بين جولتين انتخابيتين وتراجع السلطة أمام الاحتجاجات الواسعة.

الإمعان في الازدراء عبر تمرير المشروع بقانون تسلّطي، أثار نقمة ٩٠٪ من الفرنسيين وحمل مشاركة الطلاب والشباب في الاحتجاجات الغاضبة، على هوى أحداث ٦٨ التي أسقطت شارل ديغول. واستعاد الفرنسيون تجربة السترات الصفراء في نقل الاحتجاجات الموضعية واليومية إلى الدواخل والمحافظات، وسط تجذّر وتصميم فيدراليات نقابية صلبة ومؤثّرة في شلّ الحيوية. المعارضة اليسارية تضغط بثقلها لنقل الأزمة إلى المحكمة الدستورية، التي يتأثر حكمها بمدى حجم الغليان واستفحال عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الشارع. وإذا رأت المحكمة عدم قدرة ماكرون على استعادة زمام الأمور في كلمة يوجهها للفرنسيين، لا يبقى أمامه سوى حل البرلمان والمغامرة بانتخابات جديدة، لعلّ وعسى.

معركة كسر العظم، يتوقعها القسم الأعظم هزيمة قاسية لماكرون الذي يشمت بعنجهيته بعض الحلفاء، مبرّرين الشماتة وراء ظهره بتمتمة "على نفسها جنت براقش".

**الزخم الشعبي المتصاعد في مواجهة سياسات الرئيس الفرنسي، يحمل عنوان رفض قوانين التقاعد، لكن في طيّاته رفض لانقلاب ماكرون على ما تبقى من مكتسبات الحقوق الاجتماعية والديمقراطية السياسية**

## التحليل الإخباري

# «إسرائيل» تلوح بـ «الاغتيالات».. عجز ولعبة خطيرة!

خليل نصر الله
موقع العهد الإخباري

ليس عبثا عودة الدعوات الإسرائيلية إلى تطبيق سياسة "الاغتيالات" ضد شخصيات فلسطينية مقاومة. تلويح يتم عبر تسريبات إعلامية تنقل عن توجهات أمنية، وهذه المرة مع إبداء الاستعداد إلى دفع الثمن أمام أي عملية مهما كان كبيراً ولو كان تصعيداً. وهو أمر قد يؤشر الى مبالغة إسرائيلية، من جهة، وتعبير عن عجز من جهة أخرى إذا ما نظرنا إلى الأسباب التي تدفع لإعادة طرح هذه السياسة.

العام الماضي، شن الإعلام الإسرائيلي مع شخصيات سياسية حملة تحريض واسعة ضد يحيى السنوار، على خلفية عملية "ألعاد" البطولية. اعتبروا يومها أن السنوار يحرض الفلسطينيين في الضفة من غزة على القتل، وهو يشجعهم على تصعيد العمليات. سرعان ما تبدد الأمر أمام واقعية المشهد، إذ أن قتل السنوار قد يشعل حربا لا يمكن التنبؤ برقعتها وامتدادها.

اليوم، يعيد الاسرائيليون التلميح والتلويح بسياسة الاغتيال، ويوقتونها مع حملة ضد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" الشيخ صالح العاروري عبر تحميله مسؤولية ما يجري في الضفة الغربية المحتل والقدس، وكذلك مزاعم انشائه بنية عسكرية لحماس في لبنان.

يتضح من خلال مسار المواجهة أن التلويح بالاغتيال لا يخرج عن سياق إشغال قوى المقاومة سواء في غزة أو لبنان، ومحاولة أيضا لاستعراض القوة الذي يمكن أن يقدم للجمهور الإسرائيلي المحبط أمام الضربات الأخيرة التي يتعرض لها الكيان، وفشل المؤسسة الأمنية في تقديم تطمينات أمام موجة عمليات المقاومة في العمق والضفة والقدس، وكذلك "زنار" الصواريخ المحيط بالكيان، والذي يمكن القول أنه قدم نموذجا لحضوره ووحدته منتصف شهر رمضان كرد على اقتحام المصلى القبلي في المسجد الاقصى.

من الواضح أيضا، أن من الكيان من يريد الهرب إلى الأمام عبر حدث يغطي على الفشل في الضفة والقدس وكذلك في منع الوحدة بين ساحات المقاومة، وكذلك تآكل قوة الردع التي شجعت على المبادرات الأخيرة في أكثر من جبهة، بحسب ما تعبر عنه أوساط إسرائيلية، أمنية وسياسية.

لا يمكن القول إن الإسرائيليين لا يضعون في حساباتهم أمرا كهذا والحذر واجب، لكن الموشرات تبين أن الحملة هدفها طمأنة الداخل أقله في إبداء الاستعداد لأي استحقاق أو تطور عسكري وأمني.

في المحصلة، يجب الإشارة إلى أن أية عملية اغتيال لشخصية فلسطينية في الداخل او الخارج ستكون لها تبعاتها، إن كان لناحية الرد عليها ونوعيتها، أو للمكان الذي سينطلق منه الرد، وما يمكن أن ينتج عنه الذهاب نحو مواجهة متدحرجة.